

أزمة السكن العشوائي في المدينة الجزائرية: دراسة سوسيولوجية The Crisis of Informal Housing in the Algerian City : A Sociological Study.

د. هند ريم ، جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 hind.rim@univ-constantine2.dz

تاريخ النشر : 2026/06/ 07

تاريخ القبول: 2026/03/ 30

تاريخ الاستلام: 2026/03/ 03

ملخص:

تعتبر أزمة السكن العشوائي في المدينة الجزائرية مشكلة حضرية معقدة نتجت عن تراكم عوامل ديمغرافية وإقتصادية وتخطيطية، فقد أدت الهجرة الريفية المتزايدة والنمو الحضري السريع إلى ضغط كبير على الطلب السكني، في مقابل عجز السياسات العمومية عن توفير بدائل رسمية كافية، كما ساهم ضعف الرقابة وغياب رؤية شمولية للتنمية الحضرية في توسع البناء غير المنظم داخل هوامش المدن وأحيانا في وسطها، ويعاني هذا النوع من السكن من نقص في التجهيزات الضرورية، كشبكات الصرف والمياه الصالحة للشرب والطرق، إضافة إلى محدودية المرافق التربوية والصحية، وينتج عن ذلك تدهور في نوعية الحياة وتفكك في البنية الاجتماعية وتفاقم الهشاشة المجالية، وتمثل معالجة هذه الأزمة ضرورة ملحة تستوجب تبني سياسات إسكان مستمدة تعتمد التخطيط التشاركي وتأهيل الأحياء العشوائية وتعزيز الحوكمة الحضرية، لضمان عدالة عمرانية وإستدامة تنموية، كما يتطلب ذلك تعزيز دور المجتمع المدني، وتحسين آليات المتابعة الميدانية، وتحديث البيانات الحضرية لضمان فعالية البرامج الموجهة لمعالجة كل الإختلالات السكنية في كل المدن الجزائرية الحضرية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: السكن العشوائي، العشوائيات الحضرية، المدينة الجزائرية، المناطق العشوائية، الجذب الحضري.

Abstract:

The informal housing crisis in Algerian cities represent a complex urban issue resulting from demographic, economic and planning factors.

Rapid urban growth and rural-urban migration have increased pressure on housing demand, while public policies have struggled to provide adequate solution. Weak urban control and the lack of strategic planning have led to the spread of informal settlements on urban peripheries and within city centers. These areas suffer from insufficient basic services and infrastructure, negatively affecting residents' quality of life and social cohesion. Addressing this issue requires sustainable housing policies, participatory urban planning, and the rehabilitation of informal neighborhoods to achieve spatial justice and sustainable urban development.

Keywords: informal housing, urban slums, Algerian city, informal settlements, urbanization.

* هند ريم

. مقدمة:

شهدت الدول النامية، لاسيما الدول العربية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين نمو حضري متسارع وغير متوازن، مما أدى إلى ظهور أنماط عمرانية غير منظمة نتيجة غياب التخطيط الحضري الفعال، وقد نجم عن ذلك انتشار ظاهرة السكن غير الرسمي على أطراف المدن، متأثرة بمجموعة من العوامل الاجتماعية والديمغرافية والإقتصادية، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، وهذا مأسهم في إنتقال أعداد كبيرة من سكان الأرياف إلى المدن والإستقرار على هوامشها دون الإلتزام بالأطر التنظيمية والقانونية المتعلقة بملكية الأراضي والتخطيط العمراني.

وقد برزت هذه الظاهرة بشكل واضح في الجزائر منذ الإستقلال، إذ تفاقمت نتيجة أزمة السكن، المتميزة بتركيز جهود التنمية في المدن الكبرى والمدن الصناعية والساحلية، الأمر الذي أدى إلى جعل هذه المدن

ملراكز استقطاب وجذب للسكان، نظرا لما توفره من فرص شغل وتحسن نسبي في المستوى المعيشي، مساهم في توسع السكن العشوائي وانتشاره بسرعة في مجالها الحضري. كما يكتسي موضوع السكن العشوائي أهمية بالغة من الناحية العلمية، لكنه يتقاطع مع عدة تخصصات: علم الاجتماع الحضري، الإقتصاد، التخطيط العمراني، والبيئة، فهو يعتبر كميدان خصب لتحليل العلاقة بين الإنسان والمجال، بين السياسة العامة والواقع الاجتماعي، وبين التنمية والتفاوتات المجالية.

ومن هذا المنطلق، فإن دراسة أزمة السكن العشوائي في المدينة الجزائرية تهدف إلى فهم أبعادها المركبة، وتشخيص أسبابها البنوية، وتحليل انعكاساتها على المستوى الاجتماعي والإقتصادي والعمراني، وصولا إلى إقتراح مقاربات لمعالجتها في إطار رؤية تنموية شاملة ومستدامة.

2. تعريف مفاهيم الدراسة:

1.2 السكن العشوائي:

يعتبر مفهوم "السكن العشوائي"، من المفاهيم المرتبطة بالسكن غير الرسمي، ويتميز بطابعه غير المنظم وعدم توافقه مع القواعد والمعايير المعتمدة في مجال البناء والتخطيط العمراني، ونتيجة لذلك، نشأ هذا النوع من السكن بطريقة غير قانونية، لكونه لا يلتزم بالإجراءات والضوابط القانونية المنظمة لعمليات التهيئة العمرانية والتعمير. (مصطفى محمد موسى، 2010، ص ص 17-18)

ويقصد به كذلك كل نمط عمراني يتم إنجازه خارج الإطار القانوني المنظم لعمليات البناء والتعمير، ويترتب عن ذلك مخالفات ذات بعدين رئيسيين، هما مخالفة القوانين المتعلقة بحيازة العقار واستغلاله، بالإضافة إلى مخالفة المعايير التقنية والهندسية المعتمدة في تشييد المباني. (بوراس، أيام 7 8 9 نوفمبر 2006، ص 377)

وتتميز هذه التجمعات السكنية بضعف مستوى التجهيزات الرئيسية، إذ تفتقر على الأغلب إلى البنية التحتية اللازمة، كالطرق المهيأة وقنوات الصرف الصحي والغاز والكهرباء، والممرات المنظمة، وتشيد هذه المساكن بمواد بسيطة مثل: الزنك والحديد والخشب، دون الحصول على تراخيص قانونية، مع عدم إحترام المعايير الهندسية والفنية المعتمدة في مجال التعمير والبناء. (بنغازي والعلواني، 2017)

ومنه نجد أن السكن العشوائي يقوم ببناءه السكان بأنفسهم على أراضي زراعية أو أراضي ملك الدولة، وتكون في غالب الأحيان على أطراف المدينة ويكون غير مخطط وغير مرخص له.

2.2 العشوائيات الحضرية:

ظهر هذا المصطلح في مجال التخطيط العمراني منذ مدة بشكل متزايد، معبرا عن مناطق السكن غير الشرعي والغير مراقب من قبل أجهزة الدولة، وقد قام الباحثون بدراسة وتحليل هذه الظاهرة لتحديد ووضع مفهوم لها، وذلك بشرح وتصنيف العشوائيات معتمدين في ذلك على دراسات عديدة ومختلفة وفق دراسات عدة لوزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية وتقرير "الأمم المتحدة"، الذي ينص على أن المناطق العشوائية بالمدن لا تطابق المعايير والإشتراطات كما أنها غير منتظمة ومتدنية عمرانيا كما أنها كل المناطق العمرانية التي من خلال ملاك الأراضي تم تقسيمها دون إتباع اللوائح وتم بناؤها بالمباني السكنية التي لم يتم تزويدها بالمرافق والمياه. (سلطان الجبوري، ص 392)

3. أسباب ظهور السكن العشوائي بالمدن الجزائرية:

يعتبر السكن العشوائي نتيجة مباشرة للنمو السكاني المتزايد ومايصاحبه من توسع في الإحتياجات السكنية، وبالأخص في ظل تزايد النزوح الريفي نحو المدن وإرتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بوتيرة مستمرة، كما يرتبط ظهوره بالتحويلات التي عشهدتها المجتمع الجزائري على مستوى البنية الأسرية، إذ برز نمط الأسرة النووية التي حلت محل الأسرة الممتدة، وزلم مايعكس تغير في العلاقات الإجتماعية والقيم داخل المجتمع.

ويرجع هذا التحول إلى عدة عوامل، من أهمها ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي، وتراجع قوة الروابط الإجتماعية التقليدية، إضافة للتحويلات التي مست البنية الديمغرافية للسكان، غير أن هذا التطور في عدد السكان وتزايد متطلباتهم لم يترافق مع نمو اقتصادي كافي يضمن تلبية احتياجاتهم الرئيسية، الأمر الذي أدى إلى عجز الدولة عن توفير سكن لائق وفرص شغل كافية، ونتيجة لذلك، ظهر السكن العشوائي كبديل فرضته الضرورة لتعويض النقص المسجل في برامج الإسكان، مما ساهم في انتشار التجمعات السكنية غير المنظمة.(بن عطية، 2009،

إضافة إلى ذلك ساهمت الكوارث الطبيعية، كالزلازل والفيضانات، في تفاقم هذه الظاهرة مبدفع المتضررين للبحث عن حلول سكنية بديلة خارج الأطر التنظيمية والقانونية، كما أدى قصور المنظومة القانونية في بعض الحالات إلى حرمان فئات اجتماعية واسعة من الإستفادة من برامج السكن المدعمة من الدولة بمختلف الصيغ،(السكن الإجتماعي الإيجاري، التساهمي، الترقوي، الريفي)، وذلك مادفع بهذه الفئات للجوء لأنماط سكنية غير رسمية بإعتبارها الخيار الأمثل والأقل تكلفة.(بولمعي، قرفية، جوان 2018، ص380)

4.أنواع مناطق السكن العشوائي:

يمكن تصنيف مناطق السكن العشوائي وفق موقعها الجغرافي في المدينة لفئتين أساسيتين، وهما كالآتي:

1.4.مناطق السكن العشوائي داخل المدينة:

وتشمل هذه المناطق مباني غير مهيأة لأغراض السكن، كما يصعب تهيئتها وإعادة تأهيلها لتصبح مناسبة للعيش، وغالبا ماتنتشر هذه الأحياء في الأجزاء القديمة في المدن، إذ يقطنها شرائح الدخل المحدود، ونظرا لتدهور حالتها العمرانية، فإنها تكون على الأغلب موضوع تدخل من الهيئات والسلطات العمومية، من خلال تنفيذ عمليات الهدم والإزالة وإعادة التهيئة ضمن برامج التجديد الحضري.

2.4.مناطق السكن العشوائي خارج المدينة:

تتمركز هذه المناطق في الهوامش الحضرية وعلى أطراف المدن، خارج نطاق الخدمات الرئيسية والمرافق العمومية، وتقع في العادة خارج حدود المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، كما تنتشر فوق أراضي الدولة، كالأراضي الزراعية والمناطق المحاذية للمناطق الصناعية، وتنقسم بدورها لنوعين أساسيين:

مناطق مؤقتة:

تتكون من مساكن هشة تفتقر إلى شلوط السكن اللائق، ما يجعلها عرضة للهدم، ليتم تعويضها لاحقا بمشاريع عمرانية منظمة تستفيد من الموقع الجغرافي.

مناطق دائمة:

تضم مباني أكثر تماسك وصلابة، ما يمنحها قابلية للتوسع التدريجي والإستمرار، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي لإدماجها في المستقبل ضمن النسيج العمراني الرسمي للمدينة. (بوزراع ، 1997، ص209)

5. واقع السكن العشوائي في الجزائر:

أدى غياب أنظمة فعالة لمعالجة النفايات الصلبة، إلى جانب ضعف شبكة الأرصفة والطرق والبنية التحتية الرئيسية، إلى تراجع استخدام بعض التسميات التقليدية المرتبطة بهذا النمط من السكن، وظهور مفاهيم ومصطلحات بديلة، مثل "السكن غير اللائق" أو "السكن الهش"، والذي أصبح واسع الانتشار في الخطاب العمراني في الجزائر، باعتباره من إفرازات الاختلالات المرافقة لمسار التنمية الحضرية.

وفي إطار الجهود المبذولة لضبط مفهوم السكن العشوائي وتحديد خصائصه ميدانيا، برز من خلال تجربة تمويل البنك الدولي لبعض المشاريع التنموية في الجزائر، إذ أبدت هذه المؤسسة تحفظا اتجاه بعض أنماط البناء المعتمدة، خاصة تلك المعتمدة على الأسمنت المسلح والحجارة والصفائح المعدنية، معتبرة أنها لا تستجيب لمعايير السكن الملائم، وقد دفع هذا التقييم السلطات العمومية إلى تكثيف جهودها من أجل إبراز محدودية هذا النمط العمراني، من حيث ضعف التجهيزات الرئيسية وإفتقارها إلى العناصر الهيكلية اللازمة، كشبكات المياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي، وغيره من ضروريات العيش الكريم.

كما تتميز أحياء السكن العشوائي بتمركزها على الأطراف الحضرية، إذ تعكس واقع إيكولوجي وإجتماعي هش، يعاني فيه السكان من غياب الوضعية القانونية للملكية، خاصة الفئات المقيمة على أراضي ملك للدولة أو أملاك خاصة دون سند قانوني، ويجد هؤلاء صعوبات كبيرة في تشييد مساكنهم نتيجة محدودية إمكانياتهم المادية، أو بسبب القيود التنظيمية والقانونية، الشيء الذي يكرس مظاهر الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية داخل التجمعات السكنية العشوائية.

6. خصائص أحياء السكن العشوائي:

يعتبر النزوح الريفي نحو المدن من أهم العوامل المساهمة في ظهور وتوسع أنماط السكن غير المخطط، حيث شكلت دافع مهم لانتشار الأحياء العشوائية في المحيط الحضري، وفي ظل غياب دراسات إحصائية شاملة ودقيقة لهاته الظاهرة، أظهر الواقع الجزائري خصوصيات مميزة لهذا التحول، لاسيما من خلال إنتقال الأسر الريفية بأعداد كبيرة نحو المدن، حاملة خصائصها الثقافية والاجتماعية، الأمر الذي أدى لإستقرارها في مناطق هامشية داخل المجال الحضري، وق ساهمت هذه التحركات السكانية في تفاقم إشكاليات التهيئة العمرانية، وظهور أحياء غير منظمة في ضواحي المدن، الشيء الذي يعكس تحول حضري يشمل إنتقال في أنماط العيش والثقافة متجاوزا بذلك الإنتقال الجغرافي. (توهامي، 2017، ص227)

كما وأدت الهجرة الداخلية لإعادة تشكيل العلاقات بين الواسطين الحضري والريفي، ضمن إطار من التفاعل الثقافي والاجتماعي، إذ سعى المهاجرون للحفاظ على أنماطهم السلوكية والاجتماعية الأصلية داخل بيئة حضرية مغايرة، ويؤدي هذا الإنتقال لصعوبات في التكيف مع الوسط الجديد، نتيجة إختلاف العادات والقيم وأنماط الحياة، الأمر الذي يعزز إحساسهم بالعزلة الاجتماعية والتهميش داخل المدينة. (إبراهيم عباس، 2000)

ويمكن تفسير توجه الكثير من العائلات الجزائرية للهجرة إلى المدن بعوامل متعددة، من أهمها الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحد من فرص الإستقرار في الأوساط الريفية، لجانب إرتفاع تكاليف المعيشة داخل المدن وصعوبة الحصول على سكن لائق، وقد دفع ذلك هذه الفئات للبحث عن بدائل سكنية أقل تكلفة، تمثلت في

الإستقرار بالأطراف الحضرية وبناء سكنات غير قانونية، في ظل محدودية الخيارات السكنية المتاحة وغياب القدرة على الإستفادة من الصيغ الرسمية للسكن والإسكان. (يحيوي، ص305)

وتؤكد بعض الدراسات الميدانية أن الهامش الحضري يمثل إنعكاس مباشر للإختلالات الإقتصادية والإجتماعية، إذ يعكس التفاوت في توزيع الموارد والفرص داخل المجتمع، ومن هذا المنطلق، فإنه معالجة إشكالية السكن العشوائي لايمكن أن تقتصر على التدخلات الجزئية، بل تتطلب تبني سياسات شاملة تستهدف معالجة جذور المشكلة، من خلال تحقيق العدالة الإجتماعية وتقليص الفوارق الطبقية، بمايضمن إستثمار الطاقات البشرية بشكل فعال في مسار التنمية. (دحاس، 2003، ص93)

كما أن تحقيق الأمن والإستقرار، داخل المدن يرتبط ارتباط وثيق بوجود تخطيط عمراني متكامل يأخذ بعين الإعتبار مختلف الجوانب الإجتماعية والإقتصادية، ويسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية واحتياجات السكان، بما يضمن تحسين جودة الحياة داخل المجال الحضري. (نعيم، 2004، ص1)

7.دواعي أخلفة الحياة العامة في المجال العمراني والآثار التي يجسدها إنتشار السكن العشوائي:

ينبغي التركيز على عمليات الرقابة التفتيش لمواقع إنتشار ظاهرة السكن العشوائي، لإرتباط هذه الظاهرة بإنتشار الفساد الإداري والأخلاقي، إذ نميز:

1.7 إختلال العمل الإداري لمراقبة والتصدي لإنتشار السكن العشوائي:

ويتجلى ذلك في:

الرقابة الإدارية لتوسع البناءات العشوائية.

قصور أعمال الرقابة الإدارية للبناءات العشوائية وتوسعها.

عدم فعالية الرقابة الإدارية للبناءات العشوائية وتوسعها.

تقاعس عمليات التصدي الإداري. ص ص 327-329 (سهلي، محي الدين، جويلية 2025)

8.رؤى إيجابية وسلبية لإنتشار السكن العشوائي:

تشير بعض الدراسات إلى أن إنتشار الأحياء العشوائية في مدن البلدان النامية يحمل أبعاد تتجاوز كونه مجرد نمط سكني غير رسمي، حيث يعكس قدرة هذه الأحياء على توفير حلول سكنية منخفضة التكلفة لفئات واسعة من السكان ذوي الدخل المنخفض، ويؤدي امتلاك هذه المساكن، رغم بساطتها، إلى تعزيز الشعور بالإستقرار لدى السكان، كما ينظر إليها باعتبارها استجابة واقعية لأزمة السكن التي تعاني منها المدن الفقيرة، وقد ساهمت لالتحولات الإجتماعية والسياسية في دعم هذا الواقع، من خلال تسهيل حصول السكان على وثائق الملكية، الأمر الذي أدى إلى إدماج هذه الأحياء بالتدريج ضمن النسيج الحضري الرسمي، خاصة مع توجه الحكومات نحو تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الرئيسية. (توهامي، 2017، ص ص 226-227)

وفي المقابل، يترتب عن انتشار السكن غير المخطط مجموعة من الإنعكاسات السلبية التي تمس مختلف الأبعاد العمرانية والإجتماعية والثقافية، إذ تتسم هذه المناطق بغياب التخطيط المنظم وضعف المعايير، مما يؤدي إلى

تغليب الإعتبارات الاجتماعية الآنية على متطلبات التنظيم الحضري السليم، كما يشكل هذا النمط من السكن مجال أساسي لدراسة أنماط الإستقرار البشري، وتأثير البيئة السكنية في تشكيل السلوك الثقافي والاجتماعي للسكان، ويمكن التطرق إلى هذه الآثار في النقاط التالية:

تشكل دراسة التأثيرات الاجتماعية والثقافية مجال بحث علم الاجتماع الحضري الذي يختص بدراسة أنماط إستيطان السكان بمنطقة معينة وكيفية إستغلالها وتأثرهم ببيئتهم الطبيعية والثقافية والاجتماعية، ومن أهمها:

9. تأثير السكن العشوائي على البيئة الاجتماعية:

يؤدي السكن العشوائي إلى إرتفاع الكثافة السكانية في اناطق تفتقر في الغالب إلى الخدمات والتجهيزات الرئيسية، الأمر الذي ينعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية للسكان، ويبرز هذا من خلال تفشي عدد من الظواهر والآفات الاجتماعية كالأمية والتسرب المدرسي، وانتشار بعض أشكال الانحراف والجريمة، بالإضافة إلى ضعف القدرة على التكيف مع متطلبات الحياة الحضرية، مما يسهم في تدني المستوى التعليمي والثقافي لسكان الأحياء العشوائية. (بولمعيز، ص50، 2019)

1.9 التحول في شكل الأسرة من ممتدة إلى نووية:

كما ينعكس واقع السكن والحي العشوائي على بنية الأسرة ووظائفها الاجتماعية، إذ يلاحظ تحولها في كثير من الأحيان إلى أسرة ممتدة، وهو ماثور في أنماط الضبط الاجتماعي ويغير من طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الوسط الحضري، ويؤثر بالتالي في سلوك الأفراد وتفاعلهم داخل المجتمع.

2.9 آثار صحية وبيئية:

ومن الناحية الصحية البيئية، تعاني مناطق السكن غير الرسمي من ضعف واضح في شروط النظافة والصحة العامة، نتيجة غياب أنظمة فعالة للتخلص من النفايات ونقص خدمات الصرف الصحي، ما يؤدي لإنتشار الأوبئة والأمراض، ويساهم غياب التنظيم العمراني في تفاقم مشكلات التلوث البيئي، خاصة في ظل غياب الرقابة على الأنشطة المختلفة داخل هذه المناطق.

3.9 التلوث والإختلال بالنظام البيئي:

تفتقد البنايات العشوائية، وخاصة تلك الموجهة للنشاط الصناعي، إلى دراسة التأثير على البيئة، فأغلب النشاطات التجارية والصناعية الممارسة في المناطق العشوائية دون تراخيص، والمساكن لا تتوفر فيها الشروط الصحية والبيئية.

تشوه المظهر العمراني:

يرتبط انتشار هذا النوع من السكن كذلك بإرتفاع تكاليف المعيشة وأسعار الأراضي داخل المدن، مما يدفع فئة محدودي الدخل إلى البحث عن بدائل سكنية في أطراف المدن، باللجوء إلى البناء غير القانوني بإعتباره الخيار الوحيد الأمثل في ظل محدودية الموارد المالية.

4.9 الآثار الاقتصادية:

تتميز المناطق العشوائية بنفشي البطالة والفقر ونقص المهارات لدى سكانها. (دريش ، ص ص57-59)

ضعف الخدمات للبنية التحتية العمرانية والنمو الحضري المفرط، إضافة إلى النسيج العمراني المشوه، كذلك النقص الشديد في المرافق والتزام شديد في المباني (مشنان، ص 37، 2015).

5.9 تأثيرها على الجانب الزراعي والسياحي:

من حيث التأثيرات المجالية، فقد أدى الانتشار السريع للسكن غير المنظم إلى تقلص المساحات الزراعية، نتيجة التوسع العمراني غير المدروس، وشهدت الجزائر فقدان مساحات معتبرة من الأراضي الزراعية خلال فترات سابقة، على الرغم من وجود تشريعات تهدف لحمايتها، إلا أن الضغط العمراني والتوسع غير القانوني ساهما في تغيير استعمالات الأراضي، بما في ذلك بعض المناطق ذات الطابع السياحي. (بولمعي، 2019، ص 50-51)

10. بنية العائلة في المنطقة العشوائية:

على مستوى البناء الاجتماعي للأسرة داخل الأحياء العشوائية، تتصف الأسر بالتماسك والعيش المشترك ضمن سكن واحد، إذ يستمر الأبناء في الإقامة مع الأسرة حتى بعد بلوغهم سن الرشد، نتيجة محدودية الإمكانيات السكنية، ويعكس هذا النمط قوة الروابط الأسرية والتضامن الاجتماعي، كما يساهم في ترسيخ منظومة القيم الاجتماعية التي توجه سلوك الأفراد وتحدد أنماط تفاعلهم داخل المجتمع.

وتتباين الأسر من حيث مستواها التعليمي والاجتماعي، إذ تضم هذه المناطق شرائح مختلفة من حيث التحصيل العلمي، ما يؤدي إلى وجود تفاوت في فرص الشغل، كما يظهر هذا الاختلاف والتباين في طبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط الزواج، حيث قد لا يشكل الاختلاف في المستوى التعليمي عائق رئيسي أمام تكوين الأسرة، في ظل تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية السائدة.

وقد أظهرت العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين السكان والمساكن والبيئة العمرانية أن المجال السكني لا يقتصر على كونه إطار مادي فقط، بل يمثل عنصر مؤثر في تشكيل سلوك الأفراد داخل الأسرة وخارجها، كما يهتم هذا المجال بتحليل تنظيم المساكن وبنيتها، وفهم طبيعة العلاقات الأسرية، بالإضافة إلى دراسة التفاعل القائم بين نمط الحياة اليومية والوسط المادي الذي يعيش فيه الأفراد، وينتج عن هذا التفاعل تأثيرات مباشرة في البناء الاجتماعي السليم، إذ لا يمكن فصل واقع السكن عن طبيعة الحياة الاجتماعية للمجتمع، كما أن خصائص الحي ومستوى تجهيزاته تعكس بدرجة كبيرة الوضع الاجتماعي والثقافي للأسر المقيمة.

ويعتبر السكن من الحاجات الرئيسية المساهمة في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للفرد، حيث يوفر الشعور بالأمن والطمأنينة، كما يشكل إطار لازم لنمو العلاقات الاجتماعية السليمة، ولهذا السبب، حظيت قضايا السكن باهتمام واسع في مجالات علم النفس وعلم الاجتماع، نظرا لدورها المحوري في تكوين شخصية الأفراد وتنشئة الأجيال. (سلاطين، 2012، ص 202-203)

11. التطوير الحضري كأسلوب للتدخل في القضاء على السكن العشوائي والأحياء المتخلفة:

يعتبر التطوير الحضري أحد أهم الآليات المعتمدة من السياسات العمرانية لمعالجة مشكلات السكن غير المنظم، إذ يقوم على التدخل المنظم لإعادة تأهيل النسيج العمراني وتحسين مستوى التجهيزات والخدمات، بما يتوافق مع متطلبات التخطيط العمراني الحديث، ويشمل هذا التدخل مجموعة من الإجراءات التنظيمية

والتخطيطية الهادفة إلى التحكم في استخدام الأراضي وتوجيه عملية البناء وفق معايير معينة، بما يضمن تحقيق التوازن بين النمو العمراني ومتطلبات التنمية المستدامة.

كما ويشير هذا المفهوم إلى سلسلة العمليات التخطيطية المتكاملة المنفذة من الجهات المختصة، والتي تتضمن إعداد البرامج العمرانية، وتنظيم استعمالات الأراضي، وتوفير التجهيزات الرئيسية، والإشراف على تنفيذ المشاريع العمرانية، بما يضمن تحسين جودة البيئة الحضرية. (بوذراع، 2000)

1.11 أسلوب إعادة التطوير:

نطبق هذا الأسلوب على الأحياء غير الشرعية التي لا تتطلب الإزالة، غير أنها بحاجة إلى توفير الخدمات الرئيسية والمرافق الضرورية ورفع كفاءتها من ناحية الجانب المعماري مع تقديم الإعانة المالية لسكان الحي من خلال برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

2.11 أسلوب إعادة التأهيل:

يعتمد أسلوب التأهيل على تحسين الأحياء القائمة من خلال توفير الخدمات الرئيسية وتطوير البنية التحتية، دون اللجوء إلى إزالة وهدم هذه الأحياء، وذلك بهدف رفع كفاءتها الوظيفية وتحسين ظروف العيش لسكانها، مع دعمهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وفي المقابل، يستخدم أسلوب التجديد الحضري في الحالات التي تكون فيها البنية العمرانية غير قابلة للإصلاح، إذ يتم إعادة تنظيم المنطقة وفق مخططات جديدة تستجيب لمتطلبات التنمية الحضرية الحديثة.

3.11 أسلوب التجديد الحضري:

هذا الأسلوب يتدخل في مناطق البناء غير الشرعية التي لا يمكن تطويرها على اعتبار أنها مناطق نشأت ببناء البناءات والسكنات بمجهودات ذاتية ولم تكتمل بها الخدمات اللازمة، لذا يستوجب هدمها وإزالتها وإعادتها من جديد نظرا لطبيعة خطورتها على حسب أدوات التعمير بالمنطقة.

4.11 أسلوب المحافظة الحضرية:

يطبق هذا الأسلوب على المناطق الأثرية التاريخية ذات الطابع العمراني والمعماري المميز، المشكل للنسيج العمراني التقليدي، بحيث أن هذه المناطق وإنطبق عليها ضوابط عدم الشرعية، غير أنها تتسم بخصوصية تفرض معالجتها بأسلوب المحافظة. (صدراته ومالكي، 2020، ص 432)

- سياسة تطوير المناطق العشوائية في الجزائر:

في السنوات الأخيرة إنتهجت الجزائر سياسة البرامج التنموية في عدة مجالات خاصة بقطاع الإسكان، أ- ضمن قانون مطابقة البناءات وإتمام بنائها مع سياسة القضاء على السكن العشوائي الهش وتطويره، قانون رقم "15-08" بتاريخ 2008/07/20، المنظم للبناءات:

-المكتملة التي لم تحترم رخصة البناء.

-المنجزة دون رخصة بناء.

-غير المتمة سواء إحتزمت رخصة البناء أو العكس.

-الفوضوية المبنية على أراضي ليست لها سند ملكية.

ونتبين مدى أهمية هذا القانون، الموضحة في النقاط الآتية:

-الحصول على قروض لإتمام البناءات وتهيتها في حال طلبها من البنوك.

-منح رخص تسوية البناءات المنجزة دون رخص.

-إتمام البناءات والإهتمام بالجانب الجمالي للبناءات.

-القضاء على السكن العشوائي والعمل على تطويره.

-تحديد طبيعة البناءات (خدماتية، تجارية، سكنية)

هذا جاء ضمن مشروع إدارة وتطوير السكان والإسكان العشوائي في المدينة الجزائرية، حيث أن عملية تنمية وتطوير السكان والإسكان العشوائي عملية إدارية وإجتماعية، لأنها عملية إجتماعية وإدارية أساسها المسؤولية والتكليف والتنظيم مع فن العمارة، حيث أن الدولة سياسة إجتماعية للحد من مشكلة فقر المواطن الجزائري، وفق برامج مختلفة ومتنوعة حديثة في الفترة (1992-2007) ونذكر:

أجهزة مكافحة الفقر 1992، الموجهة للفئات المحرومة، وفي عام 2001 تحولت إلى تدخل الدولة بشكل أوسع للتخفيض من إنعكاس سلبية برامج التعديل الهيكلي على الفئات الفقيرة.

-جهاز الشبكة الإجتماعية 1997.

مشروع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية المحلية.

فيما يخص مجهودات الدولة، من حيث تطوير المناطق العشوائية حيث تتطلب عملية تنمية وتطوير هذه المناطق تتطلب خطة إستراتيجية وفق سياسات سكنية حضرية، لأن عدم الإلتزام بها ينعكس بالسلب ويحول دون تحقيق أهداف خطة التطوير والتنمية بفعالية وكفاءة، وهذا ماتقوم به أجهزة الدولة الجزائرية على مستوى التطبيق حاليا، وصياغة سياستها التشغيلية لتطوير وتنمية السكن العشوائي.

-سياسة التنمية الحضرية: المدن الجديدة.

إعتمدت الجزائر ضمن استراتيجيتها التنموية خيار إنشاء "مدن جديدة" بإعتبارها مشاريع مهيكلية هادفة لإعادة توزيع السكان والأنشطة الإقتصادية في البلاد، وهذا من خلال تشكيل أقطاب حضرية موازية للمدن الكبرى (العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة)، قصد التخفيف من حدة الضغط العمراني الذي تعرفه هذه المدن، ورغم أن فكرة المدن الجديدة مطروحة من السبعينات، غير أن تجسيده على أرض الواقع لم يتم إلا بعد صدور قانون رقم 02-08 المحدد لشروط إنشائها وتسييرها وتنظيمها، الأمر الذي زاد وأضفى عليها طابع رسمي مؤسساتي.

وتستند هذه السياسة إلى تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي ومجالي، من خلال توفير فرص العمل والسكن والتجهيزات، بإعتبارها وسيلة لمعالجة الإختلالات التي عرفها المجتمع الجزائري، خاصة مايتعلق بإختلال التوزيع الديمغرافي ومشكلة السكن، فقد أشارت الدراسات السكانية وجود تمركز مفرط للسكان في المدن

الكبرى مقابل ضعف التنمية في المدن المتوسطة والصغرى، وهو ما استدعى تبني سياسة إعادة التوازن المجالي.

لذا جاءت سياسة المدن الجديدة كمحاولة لتغيير هذه المعادلة، بإعادة التوزيع الجغرافي لسكان الجزائر، ومحاولة خلق التوازن الإقتصادي عبر كل ولايات البلاد الشمالية والجنوبية، وقد أنشئت العديد من المدن الجديدة ونذكر:

سيدي عبد الله الواقعة غرب المدينة.

العفرون وبوينان بولاية البليدة.

الناصرية بولاية بومرداس.

علي منجلي بولاية قسنطينة. (حفيظي ليليا، 2022، ص ص 39-40)

ورغم تعدد الجهود المبذولة، إلا أن نتائجها بقيت محدودة في بعض الأحيان، بسبب اعتماد مقاربات جزئية ركزت على إزالة المظاهر الخارجية للسكن العشوائي دون معالجة أسبابه البنيوية العميقة، فalcضاء على النتائج دون التصدي للجذور الاجتماعية والإقتصادية والديمقراطية للظاهرة يؤدي إلى إعادة إنتاجها في أشكال جديدة وأماكن مختلفة.

وعليه فإن المعالجة الفعالة والمستدامة للسكن العشوائي تقتضي بني سياسة حضرية متكاملة شاملة، منسجمة مع باقي السياسات القطاعية، وقائمة على العدالة المجالية والتخطيط الإستباقي، مع تفعيل آليات المتابعة والتقييم في الميدان.

آليات الحد من السكن العشوائي:

في إطار مواجهة ظاهرة السكن العشوائي، تم تبني جملة من الإجراءات، من بينها:

تدخل الدولة مباشرة بإنجاز وحدات سكنية منخفضة التكلفة، مع مراجعة وثائق التعمير بما يتلائم مع الخصوصيات المحلية.

تسريع معالجة ملفات التجزئات غير القانونية وتبسيط إجراءات الحصول على رخص البناء لتفادي اللجوء إلى البناء الفوضوي.

تشديد الرقابة على الحدود العمرانية للمدن وعلى الأراضي التابعة للدولة، ومنع البناء غير المرخص.

تفعيل أدوات التهيئة العمرانية للحد من المضاربة العقارية، وتعزيز مبدأ التوزيع المتوازن للسكان والأنشطة.

إنجاز مشاريع سكنية لفائدة ذوي الدخل المحدود، وتشجيع الصيغ التعاونية في البناء.

تخفيف الضغط على المدن الكبرى عبر دعم المدن المتوسطة والصغيرة لإستيعاب الفائض السكاني.

تنمية المناطق الريفية على المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي والإقتصادي، بما يحد من دوافع النزوح نحو المدن.

. خاتمة:

تشكل ظاهرة السكن العشوائي تجاوز صريح للأطر القانونية والتنظيمية للتعمير، تعتبر من الإشكاليات المعقدة التي تعرفها العديد من مدن العالم، خاصة في الدول النامية، وتتداخل في نشأتها أبعاد إجتماعية وإقتصادية وديمغرافية ومؤسسية، مما يجعلها نتيجة تراكمات طويلة الأمد. كما تعكس هذه الظاهرة إختلال في السياسات الإجتماعية والعمرانية، والتي تظهر الحاجة لإصلاحات هيكلية تشمل تحسين القدرة الشرائية، وتوسيع نطاق السكن اللائق، وتعزيز الرقابة العمرانية، وتكريس مبادئ التخطيط المستدام، بما يضمن الحق في المدينة والتنمية الحضرية المتوازنة.

قائمة المراجع:

- إبراهيم توهامي. (جوان 2017). العشوائيات الحضرية في البلدان العربية واستراتيجيات التعامل معها، الإمارات العربية: مجلة تاريخ العلوم، العدد الثامن، الجزء الثاني.
- بريكي عبد الرحمن سهلي. (جويلية 2025). محي الدين عواطف، أخلة الحياة العامة ودورها في التصدي لظاهرة السكن الهش في الجزائر كمظهر من مظاهر الفساد، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 11، العدد الأول.
- بن عطية محمد. (2009). البحث عن أسس إختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة.
- بوذراع أحمد. (1997). التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز المنشورات، الجزائر: جامعة باتنة.
- بوراس شهرزاد. (نوفمبر 2009). أشغال المجال في مدينة باتنة بين النظري والتطبيقي، الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المدن، معهد التسيير التقنيات العمرانية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- حسين بولمعيز بن ساعد. (2019). ديناميكية السكن العشوائي: الخصائص، أساليب المعالجة وإرتباط ذلك بحجم ووظيفة المدينة، رسالة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، عنابة: جامعة باجي مختار.
- حسين بولمعيز و الصادق قرفية. (جوان 2018). السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري في المدن الصغيرة، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 24، العدد 53.
- حفيظي ليليا. (جوان 2022). السياسات الحضرية لإحتواء العشوائيات وتنميتها في الجزائر-الواقع والتحديات، مجلة المدينة والبيئة، الجزء 3، العدد 1.
- سلطان سعيد فاضل مطلق الجبوري، مشكلة السكن العشوائي أسباب نشئتها والمشاكل الناجمة عنها، مجلة الجامعة العراقية، العدد 55 الجزء الأول.
- فرج عبد الله و رمزي العلواني. (أكتوبر 2017). ظاهرة السكن العشوائي في مدينة المريج والمشكلات المختلفة عنها، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، العدد 40.
- فضيلة صدراتة و حنان مالكي. (2020). علاقة النمو الحضري بنمو العشوائيات الحضرية وأساليب العلاج، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد الأول.

رضا سلاطونية، التنشئة الاجتماعية في الأحياء العشوائية. (جانفي 2012). مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 7.

مشنان فوزي. (سبتمبر 2015). الأحياء العشوائية واقعها وتأثيرها على النسيج العمراني لمدينة باتنة، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 20.

مريم يحيى. (2013). هجرة الأسر الريفية ونمو العشوائيات الحضرية في الجزائر، مجلة الأحياء، العدد 16.

مصطفى محمد موسى. (2010). التكس السكاني العشوائي والإرهاب، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1.

الجريدة الرسمية. (ماي 2020). ع 34.